الإعتراض على تعريف الحاكم

الإعتراض الأول

أنه إشترط لصحة الحديث أن يرويه عن الصحابي تابعيان عدلان وهكذا إلى آخر الإسناد فيما يشتمل على الشهادة [أي اشترط العدد]

الجواب على هذا الإعتراض

أن مراد الحاكم من إشتراط العدد زوال الجهالة العينية وبذلك بأن يكون هناك راويان (تابعيان ثقتان) يرويان عن الصحابي

والدليل على ذلك أي زوال الجهالة العينية

① أن الحاكم في كتابه المستدرك (على الصحيحين) أخرج أحاديث لا تعرف إلا من جهة راوٍ واحد وحكم عليها بالصحة

② أن أكثر الأحاديث الصحيحة حتى المخرجة في الصحيحين لا تعرف إلا من جهة راوٍ واحد

عرفي الحديث الصحيح عند الخطابي؟ ثم بيني الاعتراضات على هذا التعريف والجواب؟

تعريف الخطابي: هو ما اتصل سنده وعدلت نقلته

الاعتراضات على هذا التعريف / أنه لم يذكر الضبط ولم يذكر كونه خاليا

١- عدم اشتراط الضبط
٢- عدم اشتراط نفي الشذوذ
٣- عدم اشتراط نفي العلة

من الشذوذ والعلة
أو عدم اشتراط الضبط وأن يكون شاذا أو معللا

الجواب على هذه الاعتراضات؟

(الضبط)
الجواب جواب السيوطي:
أجاب بأن الضبط داخل في التعريف في قوله (وعدلت نقلته)
لأن هناك فرق بين (العدل وعدلوه) فالمغفل المستحق للترك الأصح أنه يقال في حقه عدله أصحاب الحديث

وقد وافقه ابن حجر السيوطي في هذا الجواب فقال

- بأن اشتراط العدالة يستدعي صدق الراوي وعدم غفلته وعدم تساهله بأنه يكون ضابطا

قال د. الخشوعي في الجواب على ذلك في جواب السيوطي وابن حجر

أنه اشتراط العدالة لا يغني عن اشتراط الضبط
① لأنه فلا تلازم بين عدالة الراوي وضبطه

- فكم من راوي عدل في دينه بل في غاية الصلاح والاستقامة ولا يكون ضابطا ومن حديثه ضعيف ما لم يتابع

وهناك من يكون ضابطا لحفظه وفي أعلى درجات الحفظ والإتقان ولكنه ليس عدلا

فالعدالة وصف لدين الراوي - والضبط وصف لحفظه وإتقانه
فلا بد من تمام الأمرين العدالة والضبط

② إذا قال النقاد بأن هذا الراوي عدل لا يلزم منه أن يكون ضابطا بل يجب البحث عن ضبطه

Page
Date

~~هذا الشرط هو اللازم...~~

* ~~أما اشتراط العدالة يغني عن~~ اشتراط الشذوذ والعلة

الجواب على الاعتراض الثاني / وهو عدم اشتراط نفي الشذوذ

ج: أنه إن اشتراط الضبط يغني عن اشتراط نفي الشذوذ

وذلك لأنه الشاذ / هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه
أو هو الفرد المخالف للثقة

وشرط الصحيح / عدم المخالفة
وأجيب على ذلك / أنه كان من الواجب عليه أنه يبين اشتراط نفي الشذوذ
ولا يكتفي بالإشارة

والمخالفة إما أنه تكون قليلة نادرة أو كثيرة

★ بأنه كانت المخالفة لهذا الراوي كثيرة فهو سيئ الحفظ
فيكون حديثه منكرا لا شاذا لأنه المنكر هو ما خالف فيه الضعيف الثقة

أما قولهم بأنه الشاذ هو الفرد المخالف فهذا القول غير صحيح
لأنه قد ينفرد الراوي وهو ثقة

ولو كانت المخالفة قليلة أو كثيرة ولو في حديث واحد صار الحديث شاذ؟

وعلى ذلك فلابد من اشتراط نفي الشذوذ

وعلى ذلك فلا يلزم من اشتراط نفي الشذوذ أنه يكون ضابطا
ولا يلزم من كونه ضابطا أنه ينتفي شرط الشذوذ
فلا يكرر بينهما

★ بين يلجأ المحدثون أولاً ① إلى رد الحديث إذا تعذر الجمع بين الروايتين أي ممن هو أكثر عدداً وأحفظ
لو استحالة أي تفسير الكلام المتعارض عموم وسواه (٢١)

Page
Date

أما إذا أمكن الجمع بين الروايات المتعارضة فإنهم يصيرون إلى الجمع بين الروايات ويعملون بها جميعاً فليس الأمر قاصراً على الجمع بين الروايات المتعارضة عند الفقهاء فقط

الجواب عن الاعتراض الثاني والثالث

[من تعريف الحاكم والخطابي من عدم اشتراطهما الشذوذ والعلة] للمحدثين

المحدثين أصلاً

جـ أجاب ابن دقيق العيد على ذلك فقال

① إن اشتراط هذين الشرطين فيه نظر أو فيه ضعف

ولا يلزم منا اشتراط هذين الشرطين على حسب مقتضى مذهب الفقهاء

فإن كثيراً من العلل التي يعلل بها المحدثون الحديث لا تجري على أصول الفقهاء الغير محدثين

① عند الفقهاء اشتراطهم للعدالة يغني عن اشتراط نفي الشذوذ ونفي العلة واشتراط الضبط وعدم غلطه

ثم يقول ابن دقيق العيد

الأصل

إن المعتمد عند الفقهاء والأصوليين من تصحيح الحديث على عدالة الراوي مصرحاً بالرواية

فنظر الفقهاء والأصوليين يجوزون ذلك بشرط صدق الراوي وعدم غلطه

② أهل الحديث يشترطون الضبط والعدالة وعدم الشذوذ وعدم العلة

وأما أهل الحديث فإنهم قد يردون الحديث من رواية الثقات العدول

ثم تقوم لهم علل فيه تمنعهم من الحكم بالصحة بصحته

كمخالفة جمع كثير للراوي أو من هو أحفظ منه

مثلاً [الراوي من البصرة وروى عن راوٍ من الكوفة ولم يثبت أنه رآه إلى آخره

أو قيام قرينة تؤثر في أنفسهم غلبة الظن بغلطه

★ وهذا كله لا يجري على قانون واحد يستعمل في جميع الأحاديث

وهناك علل يعل بها واحد ولكن لا يعلل عند المحدثين كما عند الفقهاء ولا يسمونها علة إطلاقاً ومثال ذلك أن يروي راوٍ عن تابعي عن صحابي

ثم يأتي راوٍ آخر مساوٍ له في عدالته وضبطه ويرويه عن التابعي نفسه عن صحابي آخر

فاختلاف الصحابي هذا إن التابعي على الرواية من الصحابي يسمى علة عند المحدثين ولكنها غير قادحة أما عند الفقهاء فلا يسمونها علة

وقول الحافظ العراقي : من الرد على عدم اشتراط نفي الشذوذ والعلة القادحة

وقد رد الحافظ العراقي على ابن دقيق العيد .

إن الفقهاء والأصوليين إذا كانوا لم يشترطوا هذين الشرطين نفي الشذوذ والعلة

في الصحيح لا يفسد التعريف عند من يشترطهما

ولذلك قال ابن الصلاح : في تعريف الحديث الصحيح فهذا الحديث الذي يحكم له بالصحة

بلا خلاف بين أهل الحديث .



الاعتراض على تعريف ابن الصلاح والإمام النووي

تعريف ابن الصلاح
الحديث الصحيح : هو الحديث الذي يتصل سنده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة قال: هذا الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث

تعريف الإمام النووي . هو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة
فهذا متفق على أنه صحيح

الاعتراض الأول في تعريفهما
① لم يقيدا ابن الصلاح والنووي التعريف بلفظ ضبطاً تاماً

ومن المعلوم: أن راوي الحديث الصحيح لذاته لا بد وأن يكون تام الضبط

وتمام الضبط :- يوصف أصحابها بوجود المرتبة الأولى والثانية

أما الضبط فقط كأن يقال فلان ثقة أو فلان ثبت فهو أدنى مراتبا

فتعريفهما (الصحيح ابن الصلاح والنووي) غير مانع أي يدخل فيه غيره

لأنه يدخل في تعريفهما الصحيح لغيره والحسن لذاته

فالصحيح لغيره إذا قوي من طريق آخر صار صحيح لذاته

الاعتراض الثاني على تعريفهما (ابن الصلاح والنووي)
أنهما لم يحددا لنا المراد بالشذوذ

الاعتراض الثالث : لم يقيدا ابن الصلاح والنووي العلة بكونها قادحة

الاعتراض الرابع : لم يقيدا ابن الصلاح والنووي العلة بكونها خفية

When you're down and troubled
And you need some love care

Page
Date

المكثر / دهر حسن الحفظ مانر العداله

الاعتراض الخامس : اعترض على تعريف ابن الصلاح والنووي

أنهما لم يشترطا لصحة الحديث سلامته من النكارة

الاعتراض السادس : اعترض على تعريف

أن الحديث الصحيح لغيره لا يدخل في التعريف
فكان المعترض أن يكون أقدمهون من جهة أخر

الاعتراض السابع : على ابن الصلاح والنووي

أن المتواتر لا يدخل في تعريف الصحيح لعدم اشتراطهم في العدد
والمتواتر صحيح قطعا

الاعتراض الثامن

لم يقسما ابن الصلاح والنووي لم يقسما الحديث الصحيح الى قسمين
صحيح لذاته وصحيح لغيره كما قسم الحديث الحسن الى قسمين



When you're down and troubled
And you need some love care

الاعتراض الثاني لم يفصح ابن الصلاح بالمراد بالشذوذ

لأنه عرف الشذوذ بتعريف بثلاثة أنواع من الشذوذ

الأول : مخالفة الثقة لأرجح منه

الثاني : تفرد الثقة ولم يفصح بأي نوع من هذه الأنواع

الثالث : تفرد الراوي مطلقاً

ولعل ابن الصلاح هو يريد النوع الأول: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه

وتعريف ابن الصلاح ~~لا يخلو من~~ : فيه إشكال

لأن (الحديث الصحيح) إذا كان متصلاً عدلاً ضابطين وليس فيه علة فهذا من باب صحيح وأصح

لأنه مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه أو أكثر عدداً لا يستلزم الضعف

فهو من باب صحيح وأصح.

فالصحيح هو مخالفة الثقة ... لأصح هو الأوثق

فالصحيح ...

مثال ذلك قصة جمل جابر الذي ورد من طرق كثيرة مختلفة وفيه اختلاف مقدار الثمن

قاعدة

س: هل كل مخالف يحكم على حديثه بالضعف ؟

ج: الجواب لا يلزم من وجود مخالفة الراوي لمن هو أوثق منه أن يحكم على المخالف بأنه ضعيف .

فقد يجمع بين رواية المخالف ورواية من هو أوثق منه إلا إذا تعذر الجمع بينهما ولم نعرف الناسخ من المنسوخ فكانت رواية في الصحة

فإذا كان المخالف ثقة فروايته شاذة (رواية المخالف الثقة للثقة) إذا أمكن الجمع
وإذا كان المخالف ضعيفاً فروايته منكرة (رواية مخالف الضعيف للثقة)
بل يكون من قسم الصحيح

قاعدة هل يحكم على حديث بأنه صحيح ولا يعمل به ؟

ج: نعم يحكم على الحديث بأنه صحيح ولا يعمل

مثل الحديث المنسوخ فإنه قد يكون مستجمعاً لشروط ولكنه لا يعمل به لكونه منسوخ

س: ما وجه كون الشاذ مردوداً ؟
أو متى يكون الشاذ مردوداً ؟

ج: لأنه خالف الشاذ خالف من هو أقوى منه عدالة أو ضبطاً أو خالف العدد الكثير .

حيث لم يمكن الجمع بين الروايتين أو معرفة الناسخ من المنسوخ

فائدة

س/ إذا كان الحديث مستجمعاً لشروط الصحة الظاهرة ومنها من الاتصال وعدالة الراوي وضبط

فقد انتفت عنه العلل الظاهرة أو يحكم عليه بالصحة

فإذاً مجرد مخالفة الراوي لمن هو أوثق منه لا يستلزم منه الضعف

بل يكون من باب صحيح وأصح.

فالذي خالف وهو ثقة تحديثه صحيح

فائدة / هل المراد من الشرط نفي الشذوذ المخالفة أو التفرد فقط دون مخالفة؟

ج: جمهور المحدثين لم يشترط من نفي الشذوذ المخالفة وإنما يقصدون تفرد الراوي

انتقد الحافظ ابن حجر جمهور العلماء الذين قبلوا الزيادة مطلقاً من دون قيد

أو أن لا يكون شاذاً أو لو معللاً بعلة قادحة.

الاعتراض الثالث (لم يقيد ابن الصلاح بأن تكون العلة قادحة)
(ولا تكون شاذاً ولا معللاً بعلة قادحة)

يلزم على قول ابن الصلاح أن العلة إذا كانت غير قادحة التي لا تؤثر في الحديث

ولا تجعله مردوداً تبطل الحديث.

يلزم من ذلك قول ابن الصلاح لعدم تقييده للعلة بأن تكون قادحة وغير قادحة

أي تؤثر في الحديث وتجعله مردوداً ولا تبطل الحديث

بأن العلة مطلقة مؤثرة

والفائدة من كون العلة قادحة ... تخرج العلة الغير قادحة أي التي لا تؤثر في الحديث

ولا تجعله مردوداً

بأن الحديث المعلل بعلل غير قادحة تجعل الحديث مقبولاً فقد يكون الحديث صحيحاً ومعلل

في نفس الوقت

مثال العلة الغير قادحة ما رجاله الثقة وأرسله الصدوق

لأن إرسال الصدوق لا يؤثر في رجال الثقة.

حتى قال بعضهم من الصحيح صحيح معلل ... وقد

وقد أجاب الحافظ ابن حجر عن ابن الصلاح فقال

(1) يحتمل أنه لم يقيد العلة بالقدح لكون الحد جامعاً للحديث الصحيح المتفق

على قبوله عند الجميع ما اختاره للتعريف أي لا يرد الحديث إلا بعلة قادحة

When you're down and troubled
And you need some love care

Page
Date

ج) أن ابن الصلاح في تعريفه للصحيح
أنه قال وفيه إحتراز عما فيه علة قادحة فوصفه للعلة بالقدح
يخرج غير القادح وهذا ما قاله الحافظ ابن حجر

الاعتراض الرابع: لم يقيد ابن الصلاح العلة بأنها خفية
وقد أجاب الحافظ ابن حجر/
الجواب أنه أي ابن الصلاح لم يخل باحتراز ذلك
بل قوله ولا يكون معللا أي إنما يظهر من تعريف المعلل فقد عرفه ابن الصلاح
الحديث المعلل / بأنه الحديث الذي اطلع في إسناده الذي ظاهره السلامة على علة خفية
قادحة وبذلك ظهر أن ابن الصلاح اشترط على أنه
المعلل: هو ما فيه علة خفية قادحة.
ولهذا قال ابن الصلاح أو فيه إحتراز عما فيه علة قادحة

الاعتراض الخامس:- اعترض على تعريف ابن الصلاح: لم يقل شاذًا ولا معللًا ولا منكرًا
أنه لم يشترط الحكم للحديث الصحيح النكارة
وقد أجاب الحافظ ابن حجر على ذلك فقال
يلزم من انتفاء الشذوذ في الحديث انتفاء النكارة
لأنه المنكر من الشاذ حيث هو سواء فذكره ولا نكارة
فما اشترط من الشذوذ عند ابن الصلاح يستوي وشذوذه فقط الكلام. ما الاعتراض موضوع لذلك

When you're down and troubled
And you need some love care

الاعتراض السادس :-

أعترض على تعريف ابن الصلاح والنووي

أن الحديث الصحيح لغيره لا يدخل فيه ،
من أين يكون ستدخل ذلك ؟

كما أن من الأولى أن يقول روي حديث من وجه آخر

مثل أن الحسن إذا روي من وجه آخر ارتقى إلى درجة الصحيح لغيره

أوا نعقد بتلقي القبول العلماء صار الحديث صحيحاً إلى غيره

والتعريف لا يشمل ذلك لأنه لم يقل ويروى من وجه آخر

- وأجيب على ذلك بأن المراد بالحديث الصحيح لذاته لا لغيره

الاعتراض السابع / أعترض على تعريف ابن الصلاح والنووي

بأن الحديث المتواتر لا يدخل في التعريف

لأن المتواتر صحيح

والمتواتر هو ما رواه جمع عن جمع يحيل العقل تواطئهم على الكذب عادةً
أو صدوره منهم اتفاقاً ويكون مستنداً إدراكهم إلى الحس

وأجيب على هذا الإعتراض الحافظ ابن حجر فقال .

هل يوجد حديث متواتر لم تجتمع فيه شروط صحة الحديث الصحيح

الاعتراض الثامن: أعترض على تعريف ابن الصلاح والنووي

بأنهما لم يقسما الحديث الصحيح إلى قسمين كما قسما الحديث الحسن

حسن لذاته وحسن لغيره فما يستدرك على ابن الصلاح

أنه يدخل في التعريف قوله

إذا اعتضد عن مثله إلى نظراته

واعتضد بمعنى تقوى وتأكد

قال الحافظ ابن حجر في ذلك

رأيت أن البخاري ومسلم صححا أحاديث على هذه الطريقة

وهي وجود روايات أخرى تصحح أحاديث بوجود الاعتضاد

والمثال على ذلك حديث أبي بن عباس في ذكر خيل النبي صلى الله عليه وسلم.

فأبي ضعيف ولكن تابعه عليه أخوه عبد المهيمن وزيادة على ذلك

أن هذا الحديث ليس من أحاديث الأحكام

ومع ذلك حكم البخاري على الحديث بصحته وأخرجه في الصحيح

وصححه البخاري لأن الحديث ورد آخر وهو أخوه عبد المهيمن

ويوجد في صحيح مسلم ما هو أكثر مما في البخاري على هذه الصفة

لوجود ما هو طريق آخر

- تعريف ابن دقيق العيد للحديث الصحيح

هو الحديث المسند الذي يتصل اسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط

إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معلل.

الاعتراضات على تعريف ابن دقيق العيد

لم تقيد راوي الحديث الصحيح بالضبط التام

لم تقيد العلة بكونها قادحة خفية

لم تشترط سلامة الحديث من النكارة

تعريف الحافظ ابن حجر للحديث الصحيح

قال الحافظ ابن حجر في نخبة الفكر،

الصحيح لذاته هو خبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند

غير معلل ولا شاذ ا هو الصحيح لذاته

ماهي الاعتراضات على تعريف الحافظ ابن حجر؟

أنه لم يبين مراده من الشذوذ

ولم تقيد العلة بكونها قادحة خفية

لم يشترط سلامة الحديث من النكارة

ذكر تعريف الحديث الصحيح عند الفقهاء والأصوليين ؟ مع..!!

فإنهم لم يشترطوا عدالة الراوي المبنى على الإشارة وأنه يكون مسنداً

الاعتراضات على تعريف الفقهاء والأصوليين ؟

أولاً لم يشترطوا الضبط

لم يشترطوا العلة

لم يشترطوا سلامته من الشذوذ

لم يشترطوا من المناكرة

عرف الحديث الصحيح لذاته ؟ وما شروط الحديث الصحيح لذاته المتفق عليها

والمختلف فيها ؟

الحديث الصحيح لذاته :

هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط ضبطاً تاماً من أول الإسناد

إلى آخره من غير شذوذ ولا علة قادحة .

وهذا التعريف ليس عليه اعتراض

شروط الحديث الصحيح المتفق عليها

١- اتصال السند وهو أن يكون كل راوٍ في الإسناد قد تحمل الحديث من شيخه

بطريقة من طرق التحمل

٢- عدالة الراوي أن يكون كل راوي الحديث عدلاً في دينه

أي عنده ملكة راسخة في النفس تحمله على ملازمة

التقوى والمروءة

Page
Date

ك/ عرف الحديث الصحيح عند الفقهاء والأصوليين ؟ ص ١١:

فإنهم لم يشترطوا عدالة الراوي المبني على الإجازة وأنه يكون مسنداً

الاعتراضات على تعريف الفقهاء والأصوليين ؟

أولاً لم يشترطوا الضبط

لم يشترطوا العلة

لم يشترطوا سلامته من الشذوذ

لم يشترطوا من النكارة

عرفي الحديث الصحيح لذاته ؟ وما شروط الحديث الصحيح لذاته المتفق عليها

والمختلف فيها ؟

الحديث الصحيح لذاته :

هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط ضبطاً تاماً من أول الإسناد

الى آخره من غير شذوذ ولا علة قادحة.

هذا التعريف ليس عليه اعتراض

شروط الحديث الصحيح المتفق عليها

١- اتصال السند ومعناه يكون كل راوي في الإسناد قد تحمل الحديث من شيخه

بطريقة من طرق التحمل

٢- عدالة الراوي أن يكون كل راوي الحديث عدلاً في دينه

أي عنده ملكة راسخة من نفس تحمله على ملازمة

التقوى والمروءة

Page
Date

٣- ضبط الراوي : المراد بالضبط

أن يكون كل راوي من إسناد الحديث ضابطًا ضبطًا تامًا

- الضبط معناه الحفظ والتيقن وعدم الغفلة

- الضبط نوعان ← ضبط حفظ
← ضبط كتاب

٤- السلامة من الشذوذ

- الشاذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه

٥- اشتراط العلة أن تكون قادحة خفية

- الحديث المعلل هو حديث ظاهره السلامة ولكن بعد التفتيش فيه

اطلع فيه على علة خفية قادحة .

فهذا هو الحديث الذي يُحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث

الحديث المشهور هو ما رواه ثلاثة

Page
Date

شروط الحديث الصحيح لذاته (المختلف فيه)

بعد أن ذكرنا شروط الحديث الصحيح لذاته المتفق عليها بين العلماء

إلا أن بعض العلماء لم يكتف بهذه الشروط الخمسة التي ذكرناها سابقاً

فاشترطوا شروطاً زائدة على شروط المتفق عليها وهي

شروط المختلف وبآراء العلماء فيها ؟

(١) أن يكون راوي الحديث الصحيح مشهوراً بالطلب

والمراد بالشهرة بالطلب أن يكون له مزيد بالاعتناء بالرواية.

وليس المراد بالشهرة المخرجة عن الجهالة

(٢) مذاكرة أهل الحديث [يسمع من شيوخه ويقرأ عليهم لكي يقف على علل الحديث]
ليقف على علل الحديث

والمراد بذلك هو الحفظ وكثرة السماع

قال الحافظ ابن حجر عن الشرط الثاني وعليه أن يستغني عن هذا الشرط

هذا يؤخذ من اشتراط وانتفاء كون الحديث معلولاً

لأن العلة تحصل بتطبيق المذاكرة من الفهم وغيرهما
ومنه الشرط وهو مذاكرة أهل الحديث يؤخذ من إشتراط
انتفاء كون الحديث معلولاً

When you're down and troubled
And you need some love care

لأن الاطلاع على العلة يحصل بالفهم والمذاكرة

٣- أن يكون الراوي حافظاً لحديثه ولا يكتفي بالرواية من الكتاب

ويعترض على هذا الشرط بأن الواقع العملي يرد هذا الشرط

فأئمة الحديث لم يشترطوا في راوي الحديث الصحيح

أن يكون حافظاً لحديثه وأكثر رواة الصحيح ممن بعد الصحابة وكبار التابعين

كانوا معتمدين في رواياتهم على كتبهم لا على حفظهم

فمن المعروف أن الراوي إن كتب الحديث وقابل كتابه وحفظه

فإن الرواية عنه الراوي تكون أضبط من الرواية التي تروى من الذاكرة

لأن ما في الكتاب لا يعتريه الزيادة أو النقصان

٤- أن يكون الراوي عالماً باللغة العربية عالماً بمدلولات اللغة

ومترادفات ومقدار التفاوت حتى لا يحيل الحلال حراماً والحرام حلالاً

وهذا الشرط لابد من تحققه فيما يروى بالمعنى

قال ابن حجر هذا الشرط لابد منه لكنه داخل في الضبط

٥- أن يكون الراوي فقيهاً حتى أنه إذا روى بالمعنى لا تتغير الأحكام

لأن الأحكام إنما تؤخذ من ألفاظ الحديث التي تقوم بها المعاني

ويرى ابن حجر والحافظ السيوطي

أن هذا الشرط عند المخالفة أو عند التفرد بما تعم به البلوى

(٦) ثبوت السماع مع كل راوي عن الحديث عن شيخه

يشترط الإمام البخاري ثبوت لقاء التلميذ بشيخه والسماع منه

أما الإمام مسلم فيكتفي بالمعاصرة مع إمكان اللقي وسلامة الراوي من التدليس

ملاحظة ويلاحظ فيما ذكرناه أن الاختلاف بين البخاري ومسلم
انما هو في التعبير (بعن)

لأن (عن) تحتمل السماع المباشر والغير مباشر

أما التعبير بحدثنا وأخبرنا وسمعت ونحوها فلا خلاف بين البخاري ومسلم

(٧) - اشتراط العدد في الرواية كالشهادة

ومعناه أنه لا يقبل الحديث إلا إذا رواه اثنان عن اثنين من أول السند إلى منتهاه

~~~~~~~~~~~~~~

س اشترط بعض العلماء إلى اشتراط العدد في الرواية كالشهادة..

ما رأيك في ذلك ؟

رأيي في ذلك أنه لا يصح قولهم ولا يلتفت إلى رأيهم وذلك للدلائل

(١) - العمل بخبر الواحد وهو من المعلوم بالدين من الضرورة

فقد عمل النبي صلى الله عليه وسلم بخبر الواحد في وقائع كثيرة لا تكاد تحصى

كما تواتر ذلك عن الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم إلى يومنا هذا !
~~~~~~~~~~~~~~

٢) أن الذين اشترطوا العدد في الرواية ليسوا من أهل الاختصاص

أما أهل الاختصاص وهم المحدثون فقد قبلوا رواية الواحد وعملوا بها

٣) قياس الرواية على الشهادة قياس باطل لأنه قياس مع الفارق

لأن الرواية تقبل من الفرد إذا كان ثقة (أما) الشهادة (لابد من اثنين)

٤) أن هؤلاء الدافع لهم لهذا القول وهو قياس الشهادة على الرواية

إبطال العمل بالسنة المطهرة وتعطيل الأحكام كما أنهم ليسوا من أهل الاختصاص

وكل هؤلاء من المبتدعة ولم يقل بذلك سوى متأخري المعتزلة

تعريف الحديث الصحيح لغيره

هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط ضبطاً أقل

من ضبط الصحيح غير شاذ أو معلل

فيرانه توبع مجاءه من طريق آخر مساوٍ له في القوة أو راجح منه

أو جاء من عدة طرق. كل طريق منها لا يصل إلى مرتبة الحسن لذاته

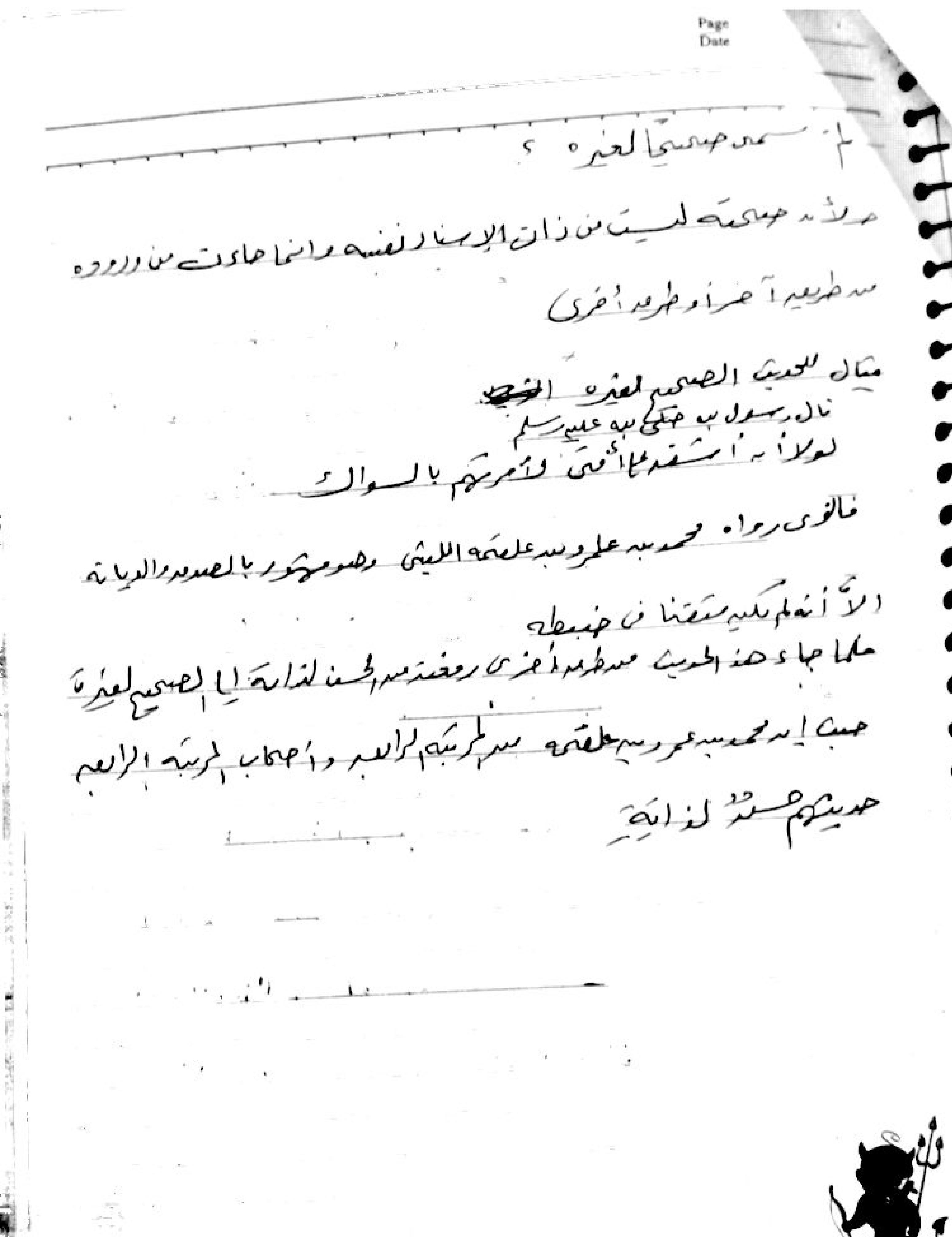
فتقوى الحديث وارتقى من الحسن لذاته إلى الصحيح لغيره.

إذن الصحيح لغيره هو الحسن لذاته الذي توبع بمجيئه من طريق

آخر مساوٍ له في القوة أو راجح منه

أو جاء من عدة طرق كل طريق منها لا يصل إلى مرتبة الحسن لذاته

فتقوى الحديث فارتقى من مرتبة الحسن لذاته إلى الصحيح لغيره



Page
Date

س/ لم سمي صحيحا لغيره ؟

ج/ لأن صحته ليست من ذات الإسناد نفسه وإنما جاءت من وروده من طريق آخر أو طرق أخرى

مثال الحديث الصحيح لغيره:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

"لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك"

فالذي رواه محمد بن عمرو بن علقمة الليثي وهو مشهور بالصدق والديانة

إلا أنه لم يكن متقنا في ضبطه

فلما جاء هذا الحديث من طرق أخرى رفعته من الحسن لذاته إلى الصحيح لغيره

حيث إن محمد بن عمرو بن علقمة من المرتبة الرابعة وأصحاب المرتبة الرابعة

حديثهم حسن لذاته

Page
Date

مسائل تتعلق بالصحيحين

١- المسألة الأولى بين آراء العلماء في أول من صنف الصحيح المجرد؟

وما هو الرأي الراجح مع التعليل

الرأي الأول: أول من صنف في الصحيح المجرد

هو الإمام البخاري وتبعه الإمام مسلم.

الرأي الثاني: - أول من صنف في الصحيح المجرد

هو الإمام مالك بدليل

قول الإمام الشافعي /

ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً

من كتاب مالك

ك ①

نرد عليهم ① كان ذلك قبل وجود الكتابين صحيح البخاري ومسلم.

② لأن كتاب الموطأ ليس كله صحيح مثل منه المرسل والمنقطع والبلاغات

قول الإمام مالك يلغى

② الإمام البخاري توفي ٢٥٦ أما الإمام توفي ١٧٩

الا ③ وإن كان الإمام موطأ له كان قبل

Don't worry every thing is good
Be happy and smile every time

– الإمام مغلطاي يرد عليهم بالقول

مع أن كتاب الإمام مالك به المراسيل والموقوفات والبلاغات والمنقطع

كذلك كتاب الإمام البخاري به المعلقات والموقوفات على الصحابة والتابعين

★ لذا قال ابن الصلاح أن البخاري هو أول من صنف في الصحيح

هو الإمام البخاري وتلاه الإمام مسلم

(أما) موطأ الإمام مالك وإن كان سابقاً على صحيح البخاري ومسلم

لم تتحقق لم اجتمع فيه شروط الحديث الصحيح

مثل الاتصال السند لأن الإمام مالك أدخل فيه المرسل والمنقطع وذكره

على سبيل الاحتجاج

وأما قول الإمام الشافعي

ما على ظهر الأرض كتاب في العلم بعد كتاب الله تعالى أصح من كتاب مالك

فإنما يرد على الإمام الشافعي ونقول له

أن هذا القول يحمل قبل وجود صحيح الإمام البخاري وصحيح الإمام مسلم

ومنهم قال بأن أول من ألف أو صنف في الصحيح المجرد هو الإمام مالك

الإمام مغلطاي

وقد اعترض الشيخ مغلطاي على قول ابن الصلاح مبيناً

أن الإمام مالك إذا كان خرج في الموطأ البلاغات والموقوفات

والمراسيل والمنقطع والفقه

فإن الإمام البخاري قد فعل مثل ذلك

بحيث بأنه خرج في صحيحه المعلقات والموقوفات

وقد أجاب الحافظ العراقي من اعتراض الشيخ مغلطاي فقال

أن مالك لم يفرد الصحيح بل أدخل فيه المرسل والمنقطع والبلاغات،

ومن بلاغاته أحاديث لا تعرف كما ذكره ابن عبد البر

وممن تعقب على قول الشيخ مغلطاي الإمام الحافظ ابن حجر:

قال: إن المراد من الصحيح المجرد هو الصحيح الذي عرفناه

سابقاً من اتصال السند وعدالة وضبط الراوي ضبطاً تاماً وعدم الشذوذ
وعدم العلة

فالبخاري أراد بالصحيح الصحيح المعتبر عند أهل الحديث فالفرق بين ما في

الموطأ من المقطوع والمرسل وبين ما في صحيح البخاري من ذلك واضح

لأن ما في الموطأ من المرسل والمنقطع والمقطوع هو مسموع لمالك

أي مالك سمعه هكذا بنفس السند في الغالب (وهو حجة عنده أي عند مالك

ومن تبعه)

وأما الذي في صحيح البخاري من ذلك المعلقات والموقوفات فقد حذف

البخاري أسانيدها عمداً ليخرجها عن موضوع الكتاب وإنما ساقها في تراجم

الأبواب تنبيهاً أو استشهاداً أو تفسيراً لبعض الآيات.

وبالإجمال يمكن أن نقول

أن أول من صنف في الصحيح تصدق على مالك باعتبار

انتقائه وانتقاده للرجال من هذا الفن من أهل عصره وما قاربه

وبهذا الاعتبار يكون كتابه أصح من الكتب المصنفة من أهل

عصره

ويحمل قول الشافعي ما بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك قال ذلك

قبل وجود الصحيحين.

بموطأ مالك صحيح عنده وعند من يقلده مما يحتج بالمرسل والمنقطع

والبلاغات والموقوفات

وأما من أول صنف الصحيح المعتبر عند أهل الحديث الموصوف بالاتصال وغير ذلك من أوصاف

الصحة فأول من صنفه الإمام البخاري ومسلم.

س: ذهب الشيخ مغلطاي إلى أن الإمام أحمد أفرد الصحيح

فكيف نرد عليه؟

أجاب الشيخ العراقي عن ذلك بأن الإمام أحمد بن حنبل لم يلتزم

بإخراج الصحيح بل أدخل في الصحيح والحسن وذكر فيه الضعيف

س: ذهب الشيخ مغلطاي وغيره إلى أن مسند الدارمي [illegible] الكتب الخمسة
بالصحيح المجرد، بيّن ذلك؟

ج: تعقّب في ذلك الشيخ العراقي فقال: مسند الدارمي فيه الضعيف والمنقطع

وأما ما أطلقه ~~بعض~~ بعض العلماء على مسند الدارمي بأنه صحيح فلم يُرَ ذلك
من كلام أحد يُعتمد عليه

وأما ما أثبته المنذري في ترجمة كتاب الدارمي بالمسند الصحيح الجامع
أُطلع عليه أصل النسخة بخط المنذري وكذا أبي الحسن وخطه قريب من خط
المنذري.

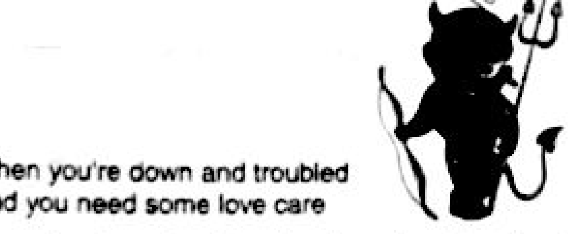
س: هل الموطأ أم الدارمي أنظف أحاديث وأنقى رجالاً من سنن الدارمي

ج: الموطأ في الجملة أنظف أحاديث وأنقى رجالاً من سنن الدارمي

س: أيهما ~~أسلم~~ أول تصنيفاً الدارمي أم البخاري؟

اختلف العلماء في ذلك، ورُجّح أن البخاري أسبق تصنيفاً

وذلك لتعاصرهما
ومن ادعى ~~سبق~~ أن الدارمي أسبق فعليه البيان



رأي الحافظ ابن حجر واجهده
...ذكر أقسام الحديث الصحيح من الحاكم ؟ ثم اذكر نقض الإمام ؟

أقسام الحديث الصحيح عند العلامة الحاكم عشرة أقسام

خمسة متفق عليها ← خمسة مختلف فيها

١ـ الخمسة المتفق عليها

① اختيار البخاري ومسلم وذلك بإخراج الحديث عن الصحابي المشهور ثم يرويه عن الصحابي تابعيان ثم يروي عن التابعيان اثنان من أتباع التابعين حتى يصل السند إلى البخاري أو مسلم .

② الحديث الصحيح بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى الصحابي وليس لهذا الصحابي إلا راوٍ واحد

③ أخبار جماعة من التابعين يروون عن صحابي ولا يروي عن التابعين الجماعة إلا راوٍ واحد وليس كلهم ثقات - جماعة التابعين - الصحابي

٤ـ أن يرويه واحد عن واحد وهكذا حتى يصل السند إلى شيخ البخاري الأئمة الغرائب التي يرويها الثقات وهؤلاء كلهم ثقات وليس لهم حديث مخرجه في الكتب

⑤ أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم ولم تتواتر الرواية إلا عنهم

Don't worry every thing is good
Be happy and smile every time

هذه الأقسام الأربعة موجودة في كتب السنة أما القسم الأول فهو موجود في الصحيحين فقط لأنهما اشترطا الشروط المعتبرة بالصحة

المختلف فيها بين ابن حجر :
بعضها ابن حجر اتفق مع الإمام [illegible] البخاري ومسلم في الشواهد

١) - رواية المراسيل
[illegible] ضعيف / لأن المرسل [illegible]

٢) - رواية المدلسين التي لم يصرح بها بالسماع
[illegible] الصحيحين منه جملة وقد تعقبه [illegible] الكتاب [illegible]

٣) - رواية المختلف بين وصله وإرساله بين الثقات
في الصحيحين منه جملة - [illegible] البخاري ومسلم [illegible]

٤) - رواية العدول الغير الضابطين
[illegible] الصحيحين [illegible] الإمام [illegible]

٥) - رواية المبتدعة

الحافظ ابن حجر رأيه في هذه الأقسام عند الإمام الحاكم

١) - الحافظ ابن حجر في القسم الأول
وهو رواية الصحابي المشهور الذي يروي عنه اثنان تابعيان وهكذا إلى أن يصل السند

أن هذا القسم ليس منه شرط من الصحيحين

والدليل على ذلك :- ما أخرجه البخاري حديث مرداس الأسلمي [illegible] وليس

له إلا راوٍ واحد وهو قيس بن أبي حازم .

٢) أما القسم الثاني وهو

قال الحافظ ابن حجر

القسم الأول : أما القسم الأول وهو رواية الصحابي المشهور الذي روى عنه راويان وكلاهما

فمردود عليه بأن البخاري ومسلم لم يشترطا ذلك ولا يقتضيه تصرفهما

القسم الثاني وأما زعمه أنه ليس في الصحيحين
وأما أفراد راوٍ واحد عن صحابي فهذا مردود

بأن البخاري أخرج حديث مرداس بن الأسلمي وليس له راوٍ إلا قيس بن أبي حازم

القسم الثالث أخبار جماعة من التابعين عن الصحابي ولم يروي عنهم التابعين الجماعة إلا راوٍ واحد

فمردود أيضا فقد خرج البخاري حديث عمر بن محمد بن جبير بن مطعم

ولم يروي عنه غير الزهري

④ القسم الرابع / من الغرائب من الأفراد التي يرويها الثقات الحاكم
ليس في الصحيحين منها شيء

~~فليس يكون في الصحيحين منها قدر مائتي حديث~~

الحافظ ابن حجر / قال لا أكثر موجودة في الصحيحين
لعدد مائتي حديث

الدارقطني من كتاب الأفراد والغرائب

⑤ القسم الخامس / الأحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم
هذا مردود برواية سعيد بن المسيب عن أبيه عن جده
ورواية عبد الله وحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي

Page
Date

القسم الموطن المختلف

فائدة: قال الحافظ ابن حجر لابن الحاكم فاته من الأقسام المختلف فيها قسم آخر نبه عليه القاضي عياض فما هو هذا القسم؟

ج: رواية المستورين فالمستور مختلف في قبول حديثه ورده

ج: أجاب ابن حجر على الحاكم فقال إن هذا القسم وهو رواية المستورين

وهذا لا يطلق أحد على أحاديث المستورين اسم الصحيح.
ولكن مستور مجهول الحال
بل الذين قبلوه جعلوه من جملة الحسن بشرطين أن لا تكون روايتهم شاذة

أن يوافقهم غيرهم في رواية ما رووه

المستور / هو الذي ستر حاله فلا يعرف بجرح ولا تعديل

٣ الحكم على المتن مقيد بأعلى الإسناد /

إذا كان هناك متن له اسنادان أحدهما صحيح والآخر ضعيف يؤخذ بالإسناد الصحيح. كثرة الطرق التي تقوى الحديث فالمتن الذي له اسنادان أولى أن يحكم له بسند واحد

٤ الخ قوله هذا حديث صحيح ما المراد بقول

مراده أن المتن له إسناد صحيح وهو إذا توافرت فيه شروط الصحة

هل الحكم على الحديث بالصحة بالنسبة للظاهر أم بالنسبة للباطن والظاهر؟

اختلف العلماء في ذلك

١- الرأي الأول وهم الشيخ ابن الصلاح والنووي والعراقي ذهبوا

إلى أن الحكم على الحديث بالصحة يكون ظاهراً حسب شروط الصحة

فإذا استجمع الحديث شروط الصحة كان صحيحاً بالنسبة للظاهر

لا أنه مقطوعاً بصحته في نفس الأمر إذ من الصحيح ما ينفرد برواية

عدل واحد وليس من الأخبار ما أجمعت الأمة على تلقيها بالقبول.

وإذا قال في حديث أنه غير صحيح فنحكم عليه بأنه ضعيف لأنه فقد أحد شروط

الصحة فيقال عليه غير صحيح لا قطعاً بأنه ضعيف إذ قد يكون صدقاً في نفس الأمر

وهذا ما ذكره العراقي.

فقد قال: هذا ما ذكره أهل الحديث فقد قال

إذا قال أهل الحديث هذا حديث صحيح فمرادهم فيما ظهر لنا عملاً بظاهر الإسناد

لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر لجواز الخطأ والنسيان على الراوي الثقة

وكذا قول أهل الحديث

إذا قالوا هذا حديث ضعيف فمرادهم فيما ظهر لنا أنه لم يصح بحسب الظاهر

لا أنه ضعيف لا أنه كذب في نفس الأمر لجواز صدق الكاذب

ما اجابة من قولهم الخطأ

ما وجهة نظرهم الرأي ؟ الحكم على الحديث بالصحة

وجهة نظرهم حسب الظاهر فهم يحكم عليه بالصحة من حيث الظاهر لا الحكم بالقطع بالصحة

① أن الحديث قد يرد برواية عدل واحد ولم تتلقه الأمة بالقبول وهذا مذهب

(لمه ابن الصلاح) ② الخطأ والنسيان جائز على الراوي وإن كان ثقة وهذا مذهب

لمه الحافظ العراقي وغيره

③ - الحكم على الراوي جرحاً أو تعديلاً إنما هو من عمل علماء الجرح والتعديل الذين يجوز

عليهم الخطأ والنسيان والتحامل في الحكم على الراوي جرحاً وتعديلاً

مناقشة ابن الصلاح الذي يتوقف من الحكم على الحديث بالصحة بالنسبة للواقع

أو بالنسبة لما [illegible] الباطن وإن توفرت في الحديث شروط الصحة

من حيث الظاهر ما رجعوا إلى أن الحديث قد ينفرد برواية عدل واحد

ولم تتلقه الأمة بالقبول ونقول في الجواب عن ذلك

① هل انفراد العدل برواية حديث كافية للحكم على الحديث بالصحة ؟

لأن الحديث الصحيح يشترط في رواته العدالة وأن يكون تام الضبط
إنما نحكم على الحديث الذي رواه عدل بالضعف إذا كان العدل سيء الحفظ
فقد نحكم على هذا الحديث
فإنه سيء الحفظ فلا يوجد أي تلازم بين عدالة الراوي
وضبطه

إذا كان هذا الراوي العدل سيء الحفظ فنحكم على هذا الحديث بالضعف.
[illegible] لا تلازم بين العدالة والضبط

وعلى ذلك يلاحظ أن ابن الصلاح أغفل شرط تمام الضبط

الذي هو شرط أساسي في الراوي الحديث الصحيح

أما حكم تلقي الأمة بالقبول لحديث الذي رواه عدل نقول ابن الصلاح

قد يخفى علامة من نوع من الأحاديث التي توفرت فيها شروط الصحة من حيث الظاهر

فمن أن العلماء يختلفون في العمل بها والاختلاف في العمل بالحديث لا يدل على رد العلماء له بل قد يكون

فإن الحديث ظني الدلالة يحتمل أكثر من وجه أو يفهم منه أكثر من حكم فيفهمه إمام على وجه ولا يفهمه غيره على وجه الوجه

فيظن من لم يدرك ذلك أن الإمام خالف الحديث ورده

س٥ / وما وجهة نظر العلماء في تدوين الصحيح في كتبهم ؟

ج : وجهة نظرهم :

أن الأحاديث الصحيحة وإن اشتركت جميعها في الصحة إلا أنها متفاوتة

في المراتب وليست في درجة من الصحة بل بعضها أصح من بعض

وذلك يرجع إلى مدى تمكن الحديث من شروط الصحة

لذلك رتب العلماء باعتبار ما رواه الأئمة في مصنفاتهم

وهذا التفضيل باعتبار المجموع وليس باعتبار الجميع (أي بالنسبة إلى كل حديث)

فقد يوجد حديث مشهور عند مسلم ورواه البخاري من طريق غريب فهنا نفضل

ما رواه مسلم على ما رواه البخاري

مثلاً الحديث المشهور إذا حفت به القرائن توصله إلى درجة التواتر فإنه يقدم

ويرجح على ما رواه البخاري مثلاً مشهوراً فقط ولم تحف به القرائن توصله

إلى درجة التواتر .

وقد يعرض حديث في سنن الترمذي أو سنن النسائي

أو كتاب التزم فيه صاحبه الصحة كصحيح ابن حبان مثلاً

فإنه يقدم على ما هو أعلى منه في الصحة كصحيح مسلم أو البخاري وكذلك

واحاديث الحديث لغير الصحيحين عند مالك عن نافع عن ابن عمر أو الشافعي

عن مالك عن نافع عن ابن عمر وذلك تسمى السلسلة الذهبية

فانه يقدم على ما انفرد به أحدهما مثلاً لا سيما في إسناده فيه مقال

همام عن نافع عن ابن عمر ولذا رجح ما في غير الصحيحين على الصحيحين

اذا كان في أحد رجال الصحيحين رجل فيه مقال.

س: متى يقدم ما في غير الصحيحين على الصحيحين؟

ج: في ثلاثة مواضع

١- يقدم ما في غير الصحيحين
اذا كان الحديث مشهوراً سلمت طرقه من الضعف والعلل. فانه يقدم على حديث آحاد غريب عند البخاري

٢- واذا كان الحديث مشهوراً اضفت له القرائن فجعلته وصلته حد درجة المشهور الى درجة المتواتر فانه حديث مشهور عند البخاري مثلاً

أو في الصحيحين لم تحف به القرائن.

٣- وكذلك اذا وصف الحديث بأنه أصح الأسانيد

كمالك عن نافع عن ابن عمر فانه يقدم على اسناد حديث صحيح

من الصحيحين رجل فيه مقال.

Page
Date

س: ما المعارضة

١- إذا ورد حديثان متعارضان
حديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه وحديث أخرجه الإمام مسلم في
صحيحه

ولم يمكن الجمع بين الحديثين بوجه من الوجوه الجمع
ولم يمكن معرفة التاريخ الذي قيل كل حديث
لنصير إلى الناسخ والمنسوخ

عندئذ لنقدم الإمام البخاري على ما أخرجه الإمام مسلم



Don't worry every thing is good
Be happy and smile every time

ما أقسام الصحيح باعتبار ما رواه الأئمة من صحيحاتهم ؟

١- ما أخرجه الإمام البخاري ومسلم في صحيحيهما وهذا ما سمي بالمتفق عليه وهذا الأصح باتفاق الأمة لأن اتفاق الأمة لازم بالقبول

٢- ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ولم يخرجه الإمام مسلم

٣- ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه دون الإمام البخاري

٤- ما كان على شرطهما ولم يخرجاه في كتابيهما

٥- ما كان على شرط البخاري دون الإمام مسلم

٦- ما كان على شرط الإمام مسلم دون الإمام البخاري

٧- ما نص عليه إمام من أئمة الحديث على صحته ولم يخرجاه الإمام البخاري ومسلم وليس على شرطهما ولا على شرط واحد منهما

ما اعتراض الحافظ العراقي على قول ابن الصلاح في أقسام الصحيح باعتبار

خارجه الأئمة في مصنفاتهم ؟ وما الجواب على ذلك ؟

أ. اعترض العراقي وقال

① أن يجعل القسم الأول أن يكون بلغ حد التواتر أو قاربه

وقد أجيب ابن الصلاح على ذلك

أننا لا نعرف حديثاً كونه وصف بالتواتر ولم يكن له من أصل في الصحيحين بل كل متواتر

له أصل في الصحيحين

② أعترض الحافظ العراقي فقال أن يجعل القسم الأول ما اتفق عليه أصحاب الكتب

الستة

وقد أجيب على ذلك :-

أن القسم الأول وهو ما أخرجاه الإمام البخاري ومسلم وهذا يسمى المتفق عليه

له فروع أخرى

① ما خرجه الإمام البخاري ومسلم وكان متواتراً

٢ ما أخرجه الإمام البخاري ومسلم وكان مشهوراً

٣ ما أخرجه الإمام البخاري ومسلم واتفق عليه أصحاب الكتب الستة لترمذي الصحيح

كابن خزيمة وابن حبان

٤ ـ ما أخرجه الإمام البخاري ومسلم واتفق عليه أصحاب السنن

Don't worry every thing is good
Be happy and smile every time

٥ ـ ما أخرجه الإمام البخاري ومسلم واتفق عليه أصحاب المسند

٦ ـ ما اتفق البخاري ومسلم على تخريجه بعض ما ذكر

٧ ـ ما انفرد البخاري ومسلم بتخريجه

الاعتراض على النووي في تقسيم الصحيح باعتبار رواية الأئمة من مصنفاتهم ؟

الاعتراض وهو أنه يقول في القسم الأول

ما أخرجه الأئمة الستة على ما أخرجه الشيخان ؟

فكان من الواجب أن يقول ابن الصلاح

القسم الأول : وهو ما اتفق عليه أصحاب الأئمة على ما أخرجه أحدهما

أن يقول أعلاه ما اتفق عليه الأئمة الستة فهو أعلى من حديث اتفق عليه أحدهما.

س : هل يحكم على إسناد بعينه أنه أصح الأسانيد مطلقاً ؟

الرأي الأول رأي الإمام ابن الصلاح والإمام النووي

هـ أنه لا يحكم على إسناد بعينه أنه أصح الأسانيد وذلك لما يلي

1- أنه يندر وجوده على درجات القبول في كل راوٍ من رواة الإسناد

2- أن الحكم على الحديث يختلف باختلاف أنظار العلماء

3- الحكم على ذلك يتوقف على حصر الأسانيد كلها وهذا أمر مستحيل ولم يفعله أحد من قبل

المذهب الثاني :- ذهب جماعة منهم الحافظ ابن حجر

الى أنه يجوز الحكم على إسناد بعينه أنه أصح الأسانيد مطلقاً

وذلك بشرط

١- كل إمام يرجح ما قوي عنده

أي يذكر كل إمام ما أداه إجتهاده إلى ترجيحه

مصاحبه إسناد بلده لعنايته به

من أصح الأسانيد
عن مالك عن نافع عن ابن عمر ويسمى السلسلة الذهبية

المذهب الثالث وهو أنه لا يجوز الحكم على الإسناد بأنه أصح الأسانيد
على الإطلاق إلا إذا قيد بالصحابي أو بلد

مثال أصح أسانيد أبي بكر الصديق عائشة

أصح أسانيد العكيين كذا

أصح أسانيد المكيين كذا

ابن المدنيين كذا



Don't worry every thing is good
Be happy and smile every time

س: هل يحكم لحديث بصحته أنه أصح الأحاديث ؟

ذهب ابن الصلاح

إلى أنه لا يحكم على حديث بصحته على [illegible] أنه أصح الأحاديث على الإطلاق

حيث أن صحة سلامة الحديث هي عنصر من ذلك فالطريقة أقوالهم

فلا تلازم بين الإسناد بأنه أصح الأسانيد أن يكون الحديث أصح الأحاديث

فقد يأتي بعدة أسانيد يستشهد بها أحدها متابعات وشواهد

فيكون راجحًا على الإسناد الثاني وقد يكون الإسناد به علة والإسناد الثاني

ليس به علة فيكون لا تلازم بين الإسناد والحديث

وقد ذهب بعض الأئمة /

إلى أنه هناك تلازم بين الإسناد والمتن

فإذا حكم على إسناد معين بأنه أصح الأسانيد بالنسبة لصحابي معين

كرواية الإمام أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر

فقد قال الإمام أحمد هذا أصح حديث في الدنيا

فهنا حكم على أنه أصح الأسانيد بأنه أصح الأحاديث

س: اختلاف العلماء في الحكم على بعض الأحاديث بالصحة ؟ وضح ذلك.

1- يرجع ذلك إلى شروط الصحيح المختلف فيها والمتفق عليها

بأن الأحاديث التي اجتمعت فيه شروط الصحيح المختلف فيها والمتفق

فتكون صحيحة عند الجميع

* أما الأحاديث المتفق فيها شروط الصحيح فتكون صحيحة عند الجمهور

2- يرجع إلى اختلاف مناهج الأئمة في توثيق الرواه وتضعيفهم

فمنهم المتشدد والمعتدل والمتساهل فالمتشدد إذا وثق رجلاً فإن قوله

يقبل في التوثيق ولا يجرح وأما المتساهل في التصحيح فإن قوله لا يقبل

بل يجب أن نعرض كلامه على ميزان الجرح والتعديل

3- واختلاف العلماء في تصحيح بعض الأحاديث إنما يرجع إلى فقد شرط من

شروط الصحيح

كأن يكون بعض الرواة مستوراً أو مرسلاً فبعض العلماء تقبل رواية المستور

وبعضهم لا يقبله وبعضهم يحتج بالمرسل وبعضهم لا يحتج به

مثال: إذا كان الحديث رواته كلهم ثقات غير أن فيهم سهيل بن أبي صالح

أو العلاء بن عبد الرحمن أو حماد بن سلمة

مثال منه هذا حديث صحيح على شرط مسلم وليس صحيحاً على شرط البخاري

هذا قال البخاري فيما خرجه من حديث عكرمة - مولى ابن عباس -

فهو صحيح على شرط البخاري وليس في مسلم.

س. ما المراد من قوله هذا الحديث أصح شيء في الباب ؟

لا يلزم من القول بذلك أن يكون الحديث صحيحاً بل المعنى أنه

أرجح أو أقل ضعفاً

الصحة هنا بمعنى أرجحها به
الصحة هنا بمعنى أقل ضعفاً

س: ما المراد من قول هذا الحديث صحيح الإسناد وهذا حديث حسن الإسناد؟

إذا قالوا هذا حديث صحيح الإسناد أو حديث حسن الإسناد

فإنه لا يلزم من ذلك صحة المتن أو حسنه لأن السند

قد يكون رجاله كلهم ثقات ولكن المتن به شذوذ أو علة.

وإذا قال ذلك حافظ معتمد كالحاكم مثلاً

هذا إسناد صحيح أو إسناد حسن فإن المتن يكون صحيحاً

أو حسن لأن الحافظ إذا لم يذكر

له علة ولا شذوذ للحديث فالأصل عدم وجودهما لو كان به خلل لذكره

ونقول في الرد على أنه لا أصل في المتن عدم الشذوذ وعدم العلة

لو كان الأصل نزوله عدم اشتراطهما لما اشترطه العلماء في تعريفهم للصحيح

والذي يظهر لي وهو قول الدكتور الحنشوي

الصواب أنه المتفرقة بين مسألة وهي وصف الحديث بالصحة

أو الحسن وربطها بالعلة أو الشذوذ بالتقييد والإطلاق وبين ما يفرد.

هل عمل العالم أو فتياه على وفق حديث يعتبر حكماً منه بصحته ؟

ج (1) أن عمل العالم أو فتياه على وفق حديث ليس حكماً منه بصحته ولا بتعديل رواته

لإمكان أن يكون ذلك العمل احتياطاً أو دليل آخر وافق ذلك الخبر

الذي عمل به

قال الحافظ ابن كثير

(2) إن عمل العالم أو فتياه على وفق حديث يعتبر حكماً منه بصحته ،

بشرط أن لا يكون في الباب غير ذلك الحديث

وقد اعترض على ابن كثير تفصيل ذلك ؟



بالحكم

لا يلزم من العالم عمله أو فتياه على الحديث بأنه صحيح

لأن المفتي (١) لا يذكر جميع الأدلة ولا يحصرها

(٢) ولعل له دليلاً آخر أو استأنس بهذا الحديث الذي عمل به والفتوى بل

(٣) كما أن بعض العلماء استدل بالحديث الضعيف لأنه عمل به لما إذا لم يرد غيره

وتقديم هذا الحديث على القياس.

١- عمل العالم أو فتياه بالحديث تقدم تقوية مثال الأحاديث تقوي المعنى الحكم متفقة في المعنى كأن ذلك تركيبة للمعنى

٢- إذا كان الحديث عمل به احتياطاً منهم لم يحكم عليه بالصحة

وإن كان الحديث عمل به الترغيب منهم لا يحكم عليه بالصحة لأن الترغيب يعمل فيه بالضعيف مذكورة

تحكم على الحديث ضعيفا

س: هل مخالفة العالم للحديث ... ارافتى به يكون ضعيفا ؟

س: هل مخالفة العالم للحديث فى عمله أو فتياه حكماً منه بدلك ؟

لا يلزم من ذلك بأنه يحكم على الحديث بأنه ضعيف لا كلام أنه تكون

هذه المخالفة لمانع أو معارض أو غيره

مثل: روى الامام مالك حديث الخيار فى الموطأ ولم يعمل به

س: هل موافقة الاجماع لحديث ما يدل على صحته ؟

الرأى الأول:

لا يدل موافقة الاجماع على حديث ما بصحته

لقد قد يكون المستند الذى استند عليه الاجماع غير هذا الحديث

الرأى الثانى:

أن موافقة الاجماع على حديث ما يدل على صحته

لأن ذلك يدل على صحة معنى الحديث ومتى صح المعنى صح الاحتجاج بالحديث.

س: هل اشتهار الحديث بين العلماء تداوله وتلقيهم له بالقبول دليل على صحته

الرأى الأول يدل على الصحة وصحة الحديث

لتلقيهم للحديث بالقبول

الرأى الثانى لا يدل على صحة الحديث، وهو الرأى الراجح

لأنه المتداول لكون الحديث على صحة مرجحا ... على ثبوته قطعا

Date

س: ما المراد بقول المحدثين: هذا حديث ضعيف؟

المراد من ذلك

① أنه فقد شرطاً من شروط القبول وليس معناه أن العلماء حكموا عليه بالضعف أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقله

لأن الراوي
فهذا أمر لا يستطيع أحد أن يجزم به وأن الشرط ... لا يصل إلى درجة مائة من المائة بل فيما يرى نسبة ... الصواب ولو كانت قليلة

② - أن الحديث الذي حكم عليه العلماء بالضعف إلى الرسول صلى الله عليه وسلم بالضعف وقد صح هذه النسبة الضعيفة

متن
فمتى حكم العلماء على حديث ... بالضعف فمحال أن يكون إسناد صحيح إلا إذا أتى إمام بسند صحيح لهذا المتن الذي حكم عليه بالضعف لم يقف عليه من المضعفين



Don't worry every thing is good
Be happy and smile every time

أن أول من صنف وتكلم في الصحيح المجرد هو الامام البخاري

وتلاه بعد ذلك تلميذه الامام مسلم

الا أن الجمهور متلقي كتاب الامام البخاري بالقبول .

ما السبب ما حمل البخاري على تصنيف الجامع الصحيح ؟

١- أن الأئمة الذين كانوا قبل الإمام البخاري لم يتكلموا في الصحيح على التجريد

فقويت همته واختياره للجامع الصحيح للأحاديث الصحيحة المجرده

٢- أنه حينما سمع من أستاذه اسحاق بن راهوية فقال

لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال : فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح

٣ وحينما قال الامام البخاري رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وكأني

واقف بين يديه وبيدي مروحة أذب بها عنه فسألت عن ذلك

فقيل له أنت تذب عنه الكذب فأخذت في جمع الجامع الصحيح

Page
Date

س: ما هو شرط البخاري ومسلم في صحيحيهما عند ابن تيمية؟

د: شرطهما عند ابن تيمية

فيقول ابن تيمية [1] وأما شرط البخاري ومسلم فلهذا رجال يروي عنهم يختص بهم ولمسلم رجال يروي عنه يختص بهم

فهناك اشتراك في الرواه بين البخاري ومسلم وهو ما يعبر عنه بالمتفق عليه [2] وقد يخرج للرواه تكلم فيهم فيخرج أحاديثهم
والشواهد دون الأصول
على سبيل المتابعات وليس من أصول الكتاب

[3] - وقد يترك من حديث الثقه إذا علم أنه أخطأ فيه فيظن من لا خبرة له أن كل ما يرويه هذا الشخص الثقه يحتج به . [illegible]

[illegible] أن البخاري ومسلم لم ينقل عن واحد منهم أنه قال: شرطنا في كتابي أن أخرج كذا ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك بالبحث في كتبهم
[illegible] أن اشترط اللقاء بين الراوي وشيوخه - مسلم اكتفى لاتصال الإسناد [المعاصرة - امكانية اللقاء - سلامة الراوي من التدليس]

س: ما هو شرط البخاري ومسلم في صحيحيهما عند المقدسي؟

[1] أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته
شرط
إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات

[2] ويكون إسناده متصلا غير مقطوع فإن كان للصحابي راويان فصاعدا فهذا حسن وإن لم يكن له إلا راو واحد عن هذا الصحابي

Don't worry every thing is good
Be happy and smile every time

وصح الطريق إلى ذلك الراوي أخرجاه.

٣) وقد أخرج مسلم أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه، وأخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة

ومثال ذلك أن سهيل بن أبي صالح تُكلم في سماعه من أبيه فقيل: صحيفة فتركه البخاري لهذا الأصل واستغنى عنه بغيره من أصحاب أبيه

أما مسلم فاعتمد عليه (سهيل بن أبي صالح) لما ظهر له متتبعاً لأحاديثه

فوجده مرة يحدث عن عبد الله بن دينار عن أبيه ومرة عن الأعمش عن أبيه ومرة يحدث عن أخيه عن أخيه فصح عنده أنه من سمع من أبيه

س: ما هو الاعتراض على قول المقدسي من شرط البخاري ومسلم في صحيحيهما؟

١) ج: اعترض بعض العلماء على قول المقدسي قائلاً إن الرواة الذي خرج لهم البخاري ومسلم المتفق على توثيقهم ثقة نقلة إلى الصحابي المشهور

مع أن بعض الأئمة ضعف رواة أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما

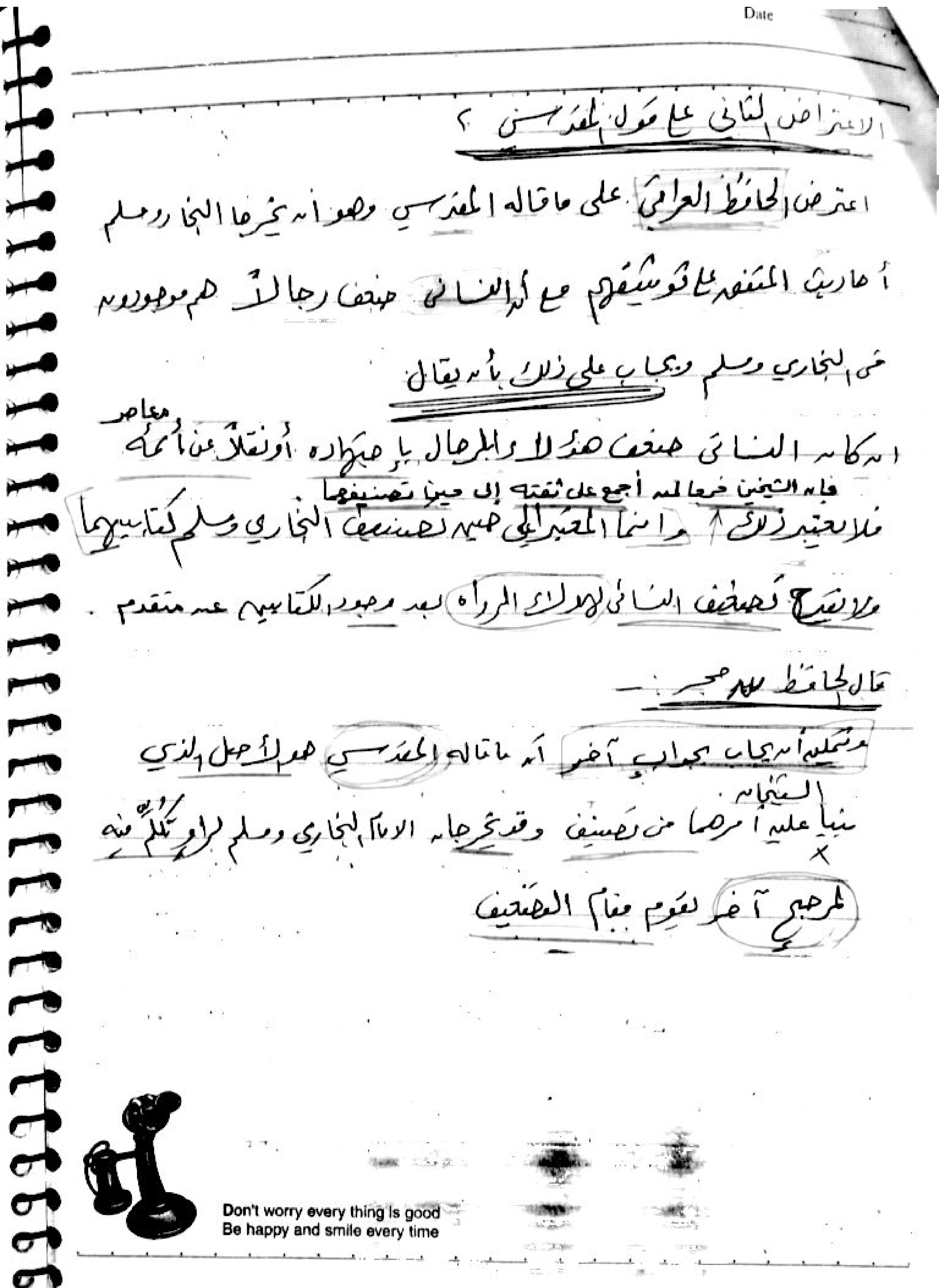
فكيف يدعي المقدسي الاتفاق على ثقة النقلة

الجواب على ذلك: فقيل إن الرواة الذي خرج لهم البخاري ومسلم متفق على توثيقهم من ناحية المجموع ولا إلى الجميع

أي باعتبار الأعم الأغلب وليس باعتبار كل رجل على حدة

فلا يضر أن يكون بعض علماء الجرح والتعديل تكلم بجرح بعض الرواة؟

فهذا التجريح غير معتبر عند البخاري ومسلم



Date

الاعتراض الثاني على قول المقدسي :

اعترض الحافظ العراقي على ما قاله المقدسي وهو أنه يخرجا البخاري ومسلم

أحاديث المتفرد بالتوثيق مع أن النسائي ضعف رجالاً هم موجودون

في البخاري ومسلم ويجاب على ذلك بأنه يقال

أن كان النسائي ضعف هؤلاء الرجال باجتهاده أو نقلاً عن أئمة معاصر

فإن الشيخين خرجا لمن أجمع على ثقته إلى حين تصنيفهما
فلا يعتد بذلك وإنما المعتبر إلى حين تصنيف البخاري ومسلم لكتابيهما

ولا يقدح تضعيف النسائي لهؤلاء الرواة لبعد وجود الكتابين عن متقدم .

قال الحافظ ابن حجر :-

ويحتمل أن يجاب بجواب آخر أن ما قاله المقدسي هو الأصل الذي

بنيا عليه أمرهما من تصنيف وقد يخرجان الإمام البخاري ومسلم لراوٍ تُكلم فيه الشيخان

لمرجح آخر يقوم مقام التصنيف

ما هو شرط البخاري ومسلم عند الحازمي ؟

قال: أن يخرج

شرط البخاري أنه يخرج ما اتصل إسناده بالثقات المتقنين الملازمين لشيوخهم فترة طويلة

وقد يخرج الإمام البخاري (أحيانا) عن أعيانهم من أحاديث الطبقة الثانية التي تلي الطبقة الأولى في الاتقان والملازمة لمن رووا عنه فلم يلازموا شيوخهم فترة طويلة إلا ملازمة يسيرة.

شرط مسلم عند الحازمي:

طول الملازمة مع شهرة الشيخ مع كونه ثقة من رواة المشهورين

ومنه أنه قد يخرج الإمام مسلم لأحاديث أقوام لم يسلموا من غوائل الجرح

إذا كان طويل الملازمة لمن أخذوا عنه

كحماد بن سلمة في روايته عن ثابت البناني

فإن حمادا لازمه كان كثيرا الملازمة لثابت البناني

فإن الإمام مسلم لم يخرج لحماد بن سلمة إلا من رواياته عن المشهورين

كثابت البناني

وأما حديثه عن أحاديث البصريين فلم يخرج لهم أحسن للشك لغرائب عندهم ①

② ... لحماد بن سلمة لأحاديثهم

س. ماهو شرط البخاري ومسلم عند الحاكم ؟

وصف الحديث الصحيح

وهو أن يرويه عن رسول الله صحابي زائل عنه اسم الجهالة وهو أن يرويه

عنه تابعيان عدلان ثم يتداوله أصل الحديث بالقبول إلى وقتنا أو متناهيا

كالشهادة على الشهادة .

الدرجة الأولى من الصحيح اختيار البخاري ومسلم وهو أن يروي

الصحابي المشهور بالرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وله راويان

ثقتان ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور بالعدالة

في روايته ثم يكون (شيخ البخاري او مسلم) مشهور بالعدالة في روايته

الاحاديث المروية بالطريقة للبلغ عن الالف

ماهو الاعتراض على شرط البخاري ومسلم عند الحاكم ؟

- الاعتراض أن هذا الشرط الذي ذكره الحاكم للبخاري ومسلم

انه لا يخرجا لراو الا اذا كان له راويان عدلان .

أن هذا الشرط منتقض لوجود الغرائب الذي تفرد بها بعض الرواة

في كتاب البخاري كحديث (إنما الأعمال بالنيات)

When you're down and troubled
And you need some love care

Page
Date

وقد أجيب عن هذا الاعتراض:

١) بأن البخاري ومسلم لم يخرجا إلا لمن زالت عنه الجهالة العينية وذلك برواية اثنين عن الراوي كي تخرج من حد الجهالة
وزالت الجهالة بأن يروي عنه راويان فأكثر وكتب أهل العلم

٢) أجيب أيضاً بأنه أراد أن كل راوٍ في الكتابين يشترط أن يكون له راويان لا أنه يشترط أن يتفقا في رواية ذلك الحديث بعينه

٣) وأن هذا الاستدراك على البخاري ومسلم وخلل بشرطهما
ومن أوهم الظن أن البخاري ومسلم لم يفعلا هذا الخلل بشرطهما واستدراك عليهما لأن ذلك بعض لم يرو عنها إلا راوٍ واحد
وذلك كحديث مرداس الأسلمي

٤) كما يوجد تفرد لبعض الرواة عن بعض كحديث إنما الأعمال بالنيات
فقد تفرد بالرواية عن الرسول صلى الله عليه وسلم وتفرد علقمة بالرواية عن عمر
محمد بن ابراهيم التيمي فكلام الحاكم منقوض لما ذكرناه

٥) أن الحاكم لم يستوعب قراءة الكتاب (البخاري) كله وفهمه على الوجه اللائق
لكي لا يقصد هذا الشرط
وزوال حد الجهالة

Don't worry every thing is good
Be happy and smile every time

Date

د) اختلاف العلماء في معرفة شرطها البخاري باب فيه غموض

و) البحث في بيان شرط البخاري باب فيه غموض يحتاج فيه الى بيان معرفة طبقات الرواة عند راوي الأصل ومراتب مداركهم

وسنضرب مثالاً على ذلك فنضرب مثالاً الزهري [أو جمع الحديث]

وهذا نعلم أن أصحاب الزهري على خمس طبقات

الطبقة الأولى : وهي التي اتصفت بالحفظ والإتقان وطول الملازمة للزهري

وقد استوعبها البخاري أحاديثهم ومنهم مالك بن أنس - سفيان بن عيينة وغيرهم.

وهم شرط البخاري وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية من غير استيعاب الأفاضل على سبيل المتابعات والشواهد

الطبقة الثانية :- وهي التي اتصفت بالحفظ والإتقان والملازمة ملازمة يسيرة للزهري

ولم يستوعبها البخاري أحاديثها وإنما أخرجها على سبيل المتابعات والشواهد

وقد أخرج البخاري من أصحاب الطبقة الثانية تعليقاً وهذا كثير [illegible]

الطبقة الثالثة من أصحاب الزهري

وهم جماعة لازموا الزهري مثل أهل الطبقة الأولى غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح فهم بين الرد والقبول

وهم شرط أبو داود والنسائي [أي أخذوا أحاديثهم أبو داود والنسائي]

وربما أخرج البخاري من الطبقة الثالثة تعليقاً.

الطبقة الرابعة من أصحاب الزهري

وهم قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهري لأنهم لم يلازموا الزهري كثيراً وهم شرط أبي عيسى الترمذي [أي أخذ أحاديثهم أبو عيسى الترمذي]

Page
Date

الطبقة الخامسة /

وهم من نقد من الضعفاء والمجهولين لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج أحاديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود ومن دونه

وأما مسلم فقد استوعب أحاديث الطبقة الأولى والثانية ويخرج أحاديث أهل الطبقة الثالثة على سبيل المتابعات وأما الطبقة الرابعة والخامسة لم يعرج عليهما

الطبقة الأولى والثانية ← استوعب البخاري أحاديثها

الطبقة الثالثة ← خرج البخاري على سبيل المتابعات

الطبقة الرابعة والخامسة ← لم يعرج عنها

وأما أحاديث مسلم عن آحاد البصريين فإن مسلمًا لم يخرج منها حديثًا لكثرة ما يوجد في روايته عنهم من الغرائب



Don't worry every thing is good
Be happy and smile every time

ما شرط الامام مسلم عند الامام النووي ؟

شرطه / أن يكون الحديث متصل الاسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله الى منتهاه سالماً من الشذوذ والعلة .

- ويقال هذا احد الصحيح فكل حديث اجتمعت فيه الشروط فهو صحيح بلا خلاف بين أهل الحديث

- أما إذا افتقد شرطاً من شروط الصحة فقد إختلف العلماء في صحة هذا الحديث

ويرجع سبب الإختلاف الى :

① الى انتفاء شرط من هذه الشروط
كما إذا كان بعض الرواة مستوراً أو الحديث مرسلاً فقد إختلف العلماء في ذلك

② ويرجع الى سبب إختلاف شرط الصحيحين

فإذا كان الحديث رواته كلهم ثقات غير أن منهم أبا الزبير المكي وحماد بن أبي صالح وغيرهم فهذا صحيح على شرط الامام مسلم دون البخاري

وإذا كان الحديث ما أخرجه البخاري من حديث عكرمة مولى ابن عباس فهو صحيح على شرط الامام البخاري دون مسلم



س/ ما تقسيم الإمام مسلم للأحاديث ؟
ذكر الإمام النووي أن الإمام مسلم ذكر تقسيماً للأحاديث في مقدمة صحيحه
القسم

القسم الأول / ما رواه الحفاظ المتقنون - مستوعب القسم الأول

القسم الثاني / ما رواه المستور المتوسط من أهل الحفاظ المتقنين وهذا أتى به بالمتابعات والشواهد

القسم الثالث / ما رواه الضعفاء والمتروكين وهذا القسم لم يعرج عليه الإمام مسلم

الرأي الأول: البيهقي والحاكم
1) أن الإمام مسلم قسم الأحاديث إلى ثلاثة أقسام مارواه ~~الحفاظ المتقنين~~
قال العلماء وقد ذكر في كتابه القسم الأول فقط لأن المنية اخترمته
قبل إخراج القسم الثاني والثالث

وقد علق الحافظ عياض فقال أن مراد الإمام مسلم تقسيم الرواة
إلى ثلاثة أقسام وليس تقسيم الأحاديث إلى ثلاثة أقسام

بدليل اختلاف أنظار العلماء في ذلك فالأولى التقسيم بالرواة.

- قد قال مسلم ما معناه أن الرواة ثلاثة أقسام

الأول : كمالك وشعبة وأنظارهما [والقسم الأول والثاني أخرجها مسلم لاستكمالها على شرط الصحة]
والثاني : مثل عطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد

- الثالث / أحاديث المتروكين

Don't worry every thing is good
Be happy and smile every time

2) أن مسلماً أخرج أحاديث القسمين الأولين ولم يخرج شيئاً من أحاديث
القسم الثالث

قال القاضي عياض بأن مسلماً خرج للقسم الأول والثاني ولم يخرج من أحاديث القسم الثالث شيئاً

س: هل احتج مسلم بأحاديث القسم الثاني أم لم يحتج به ؟

ج: أن الإمام مسلم لم يحتج بأحاديث الطبقة الثانية ممن لم يتفرد بالرواية منهم أحد

١- أما من تفرد بالرواية من القسم الثاني لم يخرج لهم

٢- وأما من تفرد بالرواية وتوبع بطرق أخرى مختلفة تعضده وتقويه فإنه يخرج له من أصحاب الطبقة الثانية

وعلى هذا: أن مسلماً أخرج لمن تفرد منهم لطال الكتاب وكان على أضعاف ما هو عليه

فقد أخرج لعطاء بن السائب من المقابلات أحاديث نادرة وهو من المكثرين في الرواية

فائدة / قال القاضي عياض بأن مسلماً أخرج الأقسام الثلاثة في الصحيح

~~القسم الثالث ثلاثة كتب~~

رأي البيهقي في تصنيف مسلم لهذا التقسيم

القسم الأول أخرجه الإمام مسلم في جامعه الصحيح وقرأه على الناس

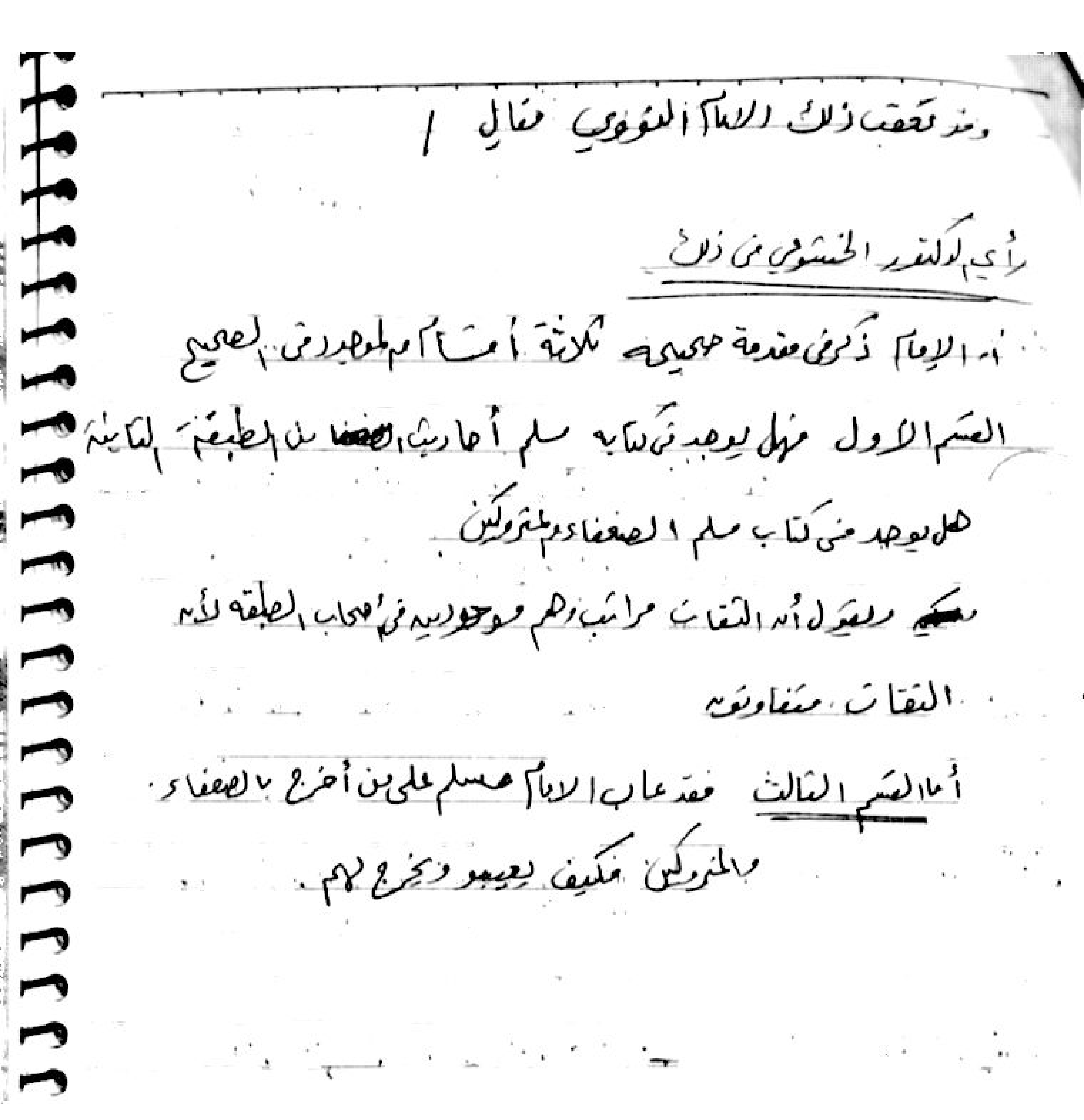
وأما القسم الثاني فقد جعله في كتاب آخر

القسم الثالث / جعله في كتاب آخر

وقد اخترمته المنية فلم يذكر له إلا القسم الأول

وهو المسمى بالجامع الصحيح

When you're down and troubled
And you need some love care



ومن تعقب ذلك الامام النووي فقال /

رأي الدكتور الخشوعي من ذلك

أن الإمام ذكر في مقدمة صحيحه ثلاثة أقسام من الموجود في الصحيح

القسم الأول فهل يوجد في كتابه مسلم أحاديث ~~الضعفا~~ من الطبقة الثانية

هل يوجد في كتاب مسلم الضعفاء والمتروكين

~~فكيف~~ ونقول أن الثقات مراتب وهم موجودين في أصحاب الطبقة لأن

الثقات متفاوتين

أما القسم الثالث فقد عاب الإمام مسلم على من أخرج بالضعفاء

والمتروكين فكيف يعيبه ويخرج لهم.

ما الفائدة من البحث في المقارنة بين الصحيحين طالما أن كلاهما صحيحان ؟

ج/ أ- الاحتجاج بهما واجب كما أن الاحتجاج لا يفرق بين الصحيح والأصح ؟

١- عند التعارض الترجيح ولم نستطع الجمع بين الروايتين الأولى إذا كانت للإمام مسلم والثانية للبخاري ولم يمكن الجمع بين الروايتين ولم نعرف الناسخ من المنسوخ ولم نعرف تاريخ كل رواية فنرجع إلى الترجيح فنرجح رواية البخاري على مسلم .

٢- أن هذا البحث علمي دقيق جيد في موضوعه يحتاج إليه طالب العلم وبخاصة طلاب من يشتغلون بالحديث

٣- وعندما نرجح أو نفضل صحيح الإمام البخاري على صحيح الإمام مسلم يكون هذا التفضيل أن الترجيح باعتبار المجموع وليس الجميع

٤- وقد يعرض للمفضول ما يجعله فاضلا

فقد يرجح الحديث مسلم على نفس الحديث في البخاري وذلك

أن البخاري أخرجه من طريق آخر للذي مسلم ذكره في حدة حزمه

حين ذلك يرجح ما في مسلم على ما هو موجود في صحيح البخاري

اذكري إختلاف العلماء في ترجيح أحد الكتابين على الآخر البخاري أم مسلم؟

للعلماء آراء في ذلك

الرأي الأول وهو رأي الجمهور

ذهب الجمهور الى تفضيل صحيح الإمام البخاري على صحيح الإمام مسلم

أدلتهم الأدلة الإجمالية والتفصيلية

الأدلة الإجمالية

١- إتفق العلماء أن أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل هو صحيح البخاري ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول.

أصحها وأكثرها فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة.

٢- أن كتاب البخاري له من الفوائد الكثيرة منها ما يتعلق بالسند ومنها ما يتعلق بالمتن فقد ظهر أثر ذلك في تبويب الإمام البخاري

٣- أن مسلما كان تلميذا للإمام البخاري وكان يستفيد منه ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث.

- قرر الإمام الحافظ أبو بكر الإسماعيلي في كتابه المدخل ترجيح كتاب البخاري

٤- النسائي يقول ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب البخاري

قال الإمام النووي: اتفق العلماء على أن البخاري أجل من مسلم - وأعلم بصناعة الحديث منه

كما أن البخاري لقي لكتابه وأخذ به وأحضره في ستة عشرة سنة وهو راجع في الكتاب

وجمعه من ألوف مؤلفة من الأحاديث الصحيحة

...الجمهور لا يقف بالجودة الا جودة الأسانيد كما هو المتبادر إلى الفهم من اصطلاح أهل الحديث

صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري في الصحة - ولم يفصح أحد من العلماء الذين قالوا بترجيح مسلم أن ذلك

راجع إلى الأصحية - ولو أفصحوا لرد عليهم...

Don't worry every thing is good
Be happy and smile every time

٦- مما يدل على أنه صحيح الإمام البخاري أجل من صحيح الإمام مسلم

كذا، صناعة البخاري الحديثية من كتابه تظهر ذلك في تقديمه

على صحيح الإمام مسلم.

~~٧- وهذا الكتاب من أهميته أنه استخرج عليه~~

أن مسلماً أخذ كتاب البخاري واستخرج عليه وزاد عليه زيادات

٨- شرط الإمام البخاري في صحيحه أشد من شرط الإمام مسلماً (في صحيحه) تخريجاً وتدقيقاً

٩- تميز صحيح البخاري بتراجم أبوابه التي حيرت العقول والأفكار

وهذه التراجم حوت فقه الإمام البخاري.

الدارقطني ← لولا البخاري لما ذهب مسلم ولا جاء

يقال ← وفي شرح صحيح مسلم إنما أخذ كتاب البخاري فعمل عليه مستخرجاً وزاد فيه زيادات (في رواية) زاد فيه أحاد

(قالا أي قط في شرح الصحيح) ← اتفق العلماء على أن البخاري كان أجل من مسلم في العلوم وأعرف بصناعة الحديث منه

- وأن مسلم تلميذه وخريجه ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره.



When you're down and troubled
And you need some love care

Page
Date

ثانياً الأدلة التفصيلية تأتي من شروط

أولاً من ناحية **الاتصال وهو اتصال السند**

فإن البخاري يشترط لقاء التلميذ بالشيخ وثبوت السماع ولو مرة واحدة

وأما مسلم فقد يكتفي بالمعاصرة وإمكان اللقاء بين الراوي وشيخه مع سلامة

الراوي من التدليس ولم يشترط تحقق اللقاء أو ثبوت السماع

قول الدكتور الخشوعي

ما شرطه الإمام البخاري لاتصال الإسناد لا يضطرد في كل الأحاديث التي

رواها الراوي عن شيخه فلا يفيد الاتصال على مذهب الإمام البخاري

إلا في الأحاديث ~~التي~~ ~~...~~ إلا في الأحاديث التي صرح

فيها بالسماع من شيخه أما بقية الأحاديث التي رواها الراوي

فلم يصرح فيها بالسماع من شيخه فلا تفيد الاتصال على مذهب الإمام البخاري.



Don't worry every thing is good
Be happy and smile every time

قال الحافظ ابن حجر: وأما ما يتعلق بالاتصال في عند الإمام مسلم

• أن المعنعن عند الإمام مسلم محمول على الاتصال بشرط أن لا يكون المعنعن مدلساً. أما إذا كان المعنعن مدلساً فلا يحمل ذلك على شرط الاتصال إلا أن يكون التصريح بثبوت السماع.

وهذا المذهب يرجح مذهب الإمام البخاري على مسلم وإن كنا لا نحكم على مسلم بعمله في صحيحه بهذا المذهب

الشرط الثاني والثالث / وهو العدالة والضبط.

اذا نظرنا الى الرجال الذين خرج لهم البخاري هم أحفظ وأتقن من الرجال الذين خرج لهم الامام مسلم.

1- انفرد الامام البخاري بإخراج أحاديثهم ٤٣٤ وقيل ٤٣٠ المتكلم فيهم بالضعف ثمانون

أما الذين انفرد مسلم بإخراج أحاديثهم ٦٢٥ والمتكلم فيهم بالضعف ١٦٠

2- الذين تكلم فيهم بالضعف لم يكثر البخاري من تخريج أحاديثهم
أما الإمام مسلم أكثر من تلك النسخ

3- أن الذين انفرد البخاري بتخريجهم كانوا أكثر من شيوخ الذين لقيهم

وجالسهم واطلع على أحوالهم. وميز جيدها من رديئها.

أما مسلم الذين انفرد بهم مسلم لم يكن من شيوخ الذين جالسهم
وقد يروي عنهم بسبعة أو بواحدة ولم يلقه

4- انفرد البخاري أخرج لمن تكلم فيهم في المتابعات والشواهد وكذا التعليقات
أما الامام مسلم في أصول الكتاب

5- أن البخاري يخرج لأصحاب الطبقة الأولى على سبيل الاستيعاب
وأما الطبقة الثانية على سبيل المتابعات والشواهد
أما المسلم فإنه يخرج لأصحاب الطبقة الأولى والثانية على سبيل الاستيعاب

(السلامة من العلة القادحة - السلامة من الشذوذ)

أ- ما تم فيه الانتقاد يكون راجحاً

أ- عدد الأحاديث التي انتقدت في البخاري ومسلم ٢١٠
اختص البخاري منها ٧٨ واختص مسلم منها ١٠٠
و ١ مشتركا في الأحاديث المنتقد ٣٢



When you're down and troubled
And you need some love care

الرأي الثاني ذهب بعض العلماء إلى ترجيح صحيح الإمام مسلم

على صحيح الإمام البخاري

وذلك للأسباب الآتية

(١) سهولة التعامل مع صحيح الإمام مسلم حيث جعل لكل حديث موضوعاً

يليق به جمع فيه طرقه داوود وبها أسانيده المتعددة والفاظه

المختلفة فيسهل على الطالب النظر في وجوهه واستثمارها.

(٢) - إحتياط الإمام مسلم في تلخيص الطرق وتحويل الأسانيد مع إيجاز

العبارة وكمال حسنه

(٣) حسن ترتيب الإمام مسلم للحديث على نحو بديع يقتضيه تحقيقه

وكمال معرفته

٤ - إعتناء الإمام مسلم بالتمييز بين حدثنا وأخبرنا

وأن حدثنا لا يجوز إطلاقه إلا فيما سمع من شيخه وأخبرنا فيما قرأ على الشيخ

- وذهب الجماعات إلى أنه يجوز أن تقول حدثنا وأخبرنا فيما قرأ على الشيخ

- وذهبت طائفة قالت أنه لا يجوز أن تقول حدثنا وأخبرنا في القراءة

Don't worry every thing is good
Be happy and smile every time

٥- إعتناء الإمام مسلم باختلاف لفظ الرواة
كقوله حدثنا فلان وفلان و اللفظ لفلان

٦- صنف الإمام مسلم كتابه الصحيح في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه
فكان يتحرى في الألفاظ والسياق بخلاف البخاري فكان ~~يسهو~~ فربما كتب
الحديث من حفظه ولم يميز ألفاظ رواته

٧- لم يتصد الإمام مسلم لما تصدى له البخاري من إستنباط الأحكام
ليبوب عليها ولزم ذلك أن الإمام البخاري قطع الأحاديث في الأبواب
ليستنبط بها الأحكام

٨- ليس في صحيح الإمام مسلم بعد الخطبة إلا الحديث المرفوع مسروداً
غير ممزوج بمثل ما في كتاب البخاري من الأحاديث الموقوفة

المذهب الثالث ذهب بعض العلماء إلى أن الصحيحين سواء



Page
Date

بين آراء العلماء في عدد أحاديث صحيح البخاري ؟
ثم بين الراجح منها مع ذكر السبب

الرأي الأول :- ابن الصلاح

أ- عدد صحيح البخاري بالمكرر ٧٢٧٥ حديثًا
ب- عدد صحيح البخاري من غير المكرر ٤٠٠٠ حديثا

- تابعه الإمام النووي ذلك فقيد هذا العدد بالأحاديث المسنده دون المعلقة

وما أورده من التراجم والمتابعات يخير إسنادٍ موصول .

الرأي الثاني :- وهو رأي ابن حجر

أ- جملة ما في صحيح الإمام البخاري من الأحاديث المكررة ٩٠٨٢

- بدون الأحاديث الموقوف والمقطوعة المضافة إلى التابعين .

منها ٧٣٩٧ حديثًا موصولًا
منها ١١٨١ حديثًا معلقة وصلها الإمام البخاري في صحيحه
منها ١٥٩ حديثا معلقة لم يصلها الإمام البخاري

ومنها ٣٤١ حديثا من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات

تمام الصحيح عند الباقي / ستقيم كتاب صحيح البخاري وأبوابه وأحاديثه .

عدد كتبه / ٩٧ حديثا
عدد أبوابه / ٣٤٥٠ حديثا
عدد أحاديثه بالمكرر ٧٠٥٦٣ حديثا

Don't worry every thing is good
Be happy and smile every time

Page
Date

عدد أحاديث صحيح الإمام البخاري بلا تكرار :-

ذكر الحافظ ابن حجر أن عدد أحاديث صحيح الإمام البخاري بلا تكرار ٢٦٠٢ حديثا

ومن المتون المرفوعة التي لم يصلها في موضع آخر ١٥٩ حديثا

إلا أن الحافظ ابن حجر ذكر في تغليق التعليق عدد الأحاديث الموصولة والمعلقة بغير تكرار ٢٥١٣ حديثا

ومنه من الآثار الموقوفة على الصحابة ١١٦٨ أثرا

كما لا يدخل في العدد الآثار التي لم يصرح بنسبتها لقائل مسمى والإبهام خصوصا من التفسير ومن التراجم

إختلف العلماء في عد أحاديث صحيح البخاري مع أن المعدود واحد يرجع ذلك :- إلى أن

١- الإمام البخاري كرر الأحاديث في صحيحه حيث قطع الأحاديث في الأبواب بسبب استنباط الأحكام.

٢- كما يورد الإمام البخاري الحديث الواحد مطولا في موضع ومختصرا في موضع آخر فيظن العاد أن المطول غير المختصر

٣- يرجع الإختلاف في العد إلى الدقة في العد والخبرة الحديثية والعلماء ليسوا سواء

Date

قال الحافظ ابن حجر : ~~أصح~~ من عدد أحاديث بدء الوحي

أن السابقين لم يهتدوا إلى العدد الصحيح و

أن الذين سبقوا ذكروا عدد أحاديث بدء الوحي **خمسة أحاديث**

مثال مشتركا عليهم **سبعة أحاديث**

قال الحافظ ابن حجر الاعاد خمسون حديثا على بل واحد وخمسون حديثا

ج - ~~لك~~ كما يرجع إلى اختلاف الراوي الأعلى للمتن الواحد

عند بعضهم حديثا واحدا والأولى أن يعد حديثين

- الرأي الراجح أنه ومعد ابن حجر في عد صحيح الإمام البخاري

وكان من أدق العلماء ابن لم يكن أدقهم على الاطلاق

وذلك للصلة الوثيقة بين ابن حجر وكتاب صحيح البخاري

والدراسة المستفيضة التي قام بها



Don't worry every thing is good
Be happy and smile every time